الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.13

الجمعية العامة

Distr.: Limited
29 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

السودان*: مشروع قرار

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على الصعيد الدولي، بما فيها إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]، وكذلك الأحكام ذات الصلة في قرارات الجمعية العامة،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المعنون ”الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“، الذي سلمت فيه الجمعية بأن البلدان النامية المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر وأنه ينبغي دعم الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات لضمان استدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن، بوسائل من بينها دعم التطوير الفعلي لسياسات تعاون شاملة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشدد على أن من واجب البلدان المتوسطة الدخل أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وأنه ينبغي أن تستكمل جهودها الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة ظروفها الوطنية الخاصة،

وإذ تلاحظ أن المعدلات المتوسطة الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تعبر دائما عن الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها الإنمائية، وإذ تقر بالتنوع الكبير للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ يساورها القلق لأنه بالرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل والجهود التي بذلتها، لا يزال عدد كبير من الناس يعيشون في فقر وما زال بعض جوانب انعدام المساواة قائما،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى دعم الإجراءات التي تتخذها البلدان المتوسطة الدخل للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها،

وإذ تقر بضعف البلدان المتوسطة الدخل إزاء الصدمات الخارجية،

وإذ تقر أيضا بما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من آثار سلبية على جهود التنمية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تسلّم بأن هذه الآثار تهدد بالقضاء على كثير من المكاسب الإنمائية التي تحققت في الماضي القريب، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن بعض البلدان المتوسطة الدخل مثقلة بالديون، وهي على هذا النحو معرضة لخطر الوقوع تحت وطأة عجزها عن سداد الديون، ولا سيما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة،

وإذ تسلّم بأن تغير المناخ يشكل أحد التحديات التي تواجه الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تحيط علما بنتائج المؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل المعقودة في مدريد[٣]، والسلفادور[٤]، ووينديهوك[٥]، والمؤتمر الإقليمي

---

(٣) A/62/71-E/2007/46.

(٤) A/62/483-E/2007/90.

(٥) A/C.2/63/3.

بشأن موضوع ”تعزيز القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية المتوسطة الدخل“، المعقود في القاهرة[٦]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٧]؛

٢ - **تسلّم** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية الدعم الدولي، باختلاف أشكاله، الذي يتسق مع الأولويات الوطنية والسياسات الإنمائية، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل؛

٣ - **تقرّ** بما تبذله العديد من البلدان المتوسطة الدخل من جهود وما تحرزه من نجاحات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٤ - **تسلّم** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع غيرها من البلدان النامية من أجل دعم جهودها الإنمائية، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٥ - **تدعو** جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز ما يقدمه من دعم إلى البلدان المتوسطة الدخل وأن يحسن تنسيقه وتبادله للخبرات مع غيره من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان، وأن يقوم كذلك بمواءمة برمجة أنشطته على نحو أوثق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مع القيام في الوقت ذاته بالتركيز على الاحتياجات الخاصة الحالية والناشئة للبلدان المتوسطة الدخل؛

٦ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى تعزيز ما يقدمه من دعم للجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل من خلال تقديم مساعدات تقنية موجهة وكبيرة الحجم، مع مراعاة أولوياتها الوطنية وسياساتها الإنمائية، وعن طريق العمل على إقامة شراكات جديدة وترتيبات تعاونية، بما في ذلك ترتيبات ثنائية، وكذلك بالعمل في المنتديات المتعددة الأطراف والإقليمية والدولية ذات الصلة، من أجل دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

---

(٦) عُقد في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ لمناقشة الكيفية التي يمكن أن يوائم بها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على نحو أفضل، خدماتهما مع احتياجات البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا.

(٧) A/64/253.

٧ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يضطلع بتدابير فورية للتصدي للتحديات الجديدة والإضافية التي فرضتها الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة على البلدان المتوسطة الدخل؛

٨ - **تؤكد** على الحاجة إلى بذل جهود متواصلة من أجل تحقيق القدرة على تحمل الدين في البلدان المتوسطة الدخل بغية تجنب الوقوع في أزمة الديون، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تنسيق السياسات التي تهدف إلى تحسين تمويل الديون، وتخفيف أعبائها، وإعادة هيكلتها؛

٩ - **تطلب** إلى البلدان المتقدمة النمو دعم البلدان المتوسطة الدخل عن طريق تزويدها بالموارد، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، بغية التغلب على تحدياتها الإنمائية، بما في ذلك التحديات التي يشكلها تغير المناخ؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت، في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''، بندا فرعيا بعنوان ''التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل''.